NPT/CONF.2000/22

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

2 May 2000
Arabic
Original: Chinese/English

نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل – ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى إدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة من البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة بأن تحيل إلى إدارة شؤون نزع السلاح التقرير الوطني لجمهورية الصين الشعبية عن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترجوها تعميم هذا التقرير كوثيقة من وثائق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

100500 100500 00-41500 (A)
0041500

مرفق

التقرير الوطني عن تنفيذ جمهورية الصين الشعبية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

منذ تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (المشار إليها فيما بعد بـ ''المعاهدة'') في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، شهدت الحالة الدولية تغيرات معقدة وعميقة. فقد حدثت سلسلة من التطورات السلبية في ميدان الأمن الدولي، مما أثر بشكل خطير على عملية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقد ظلت الصين رغم ذلك تتقيد بأحكام المعاهدة، باذلة جهودا لا تكل لتحقيق أهداف المعاهدة الرئيسية الثلاثة وهي: منع الانتشار النووي، ودفع عملية نزع السلاح النووي، وتشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ووفقا لمتطلبات مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، تتقدم جمهورية الصين الشعبية بالمعلومات الواردة فيما يلي بشأن تنفيذها للمعاهدة:

أولا – منع انتشار الأسلحة النووية

تمتثل الصين بشكل صارم التزاماتها بمنع انتشار الأسلحة النووية المنصوص عليها بموجب المعاهدة. وتتخذ الصين باستمرار موقفا جديا ومسؤولا، وتعارض بشدة انتشار الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال إلى أي بلد من البلدان. كما دأبت على انتهاج سياسة عدم الترويج لانتشار الأسلحة النووية أو تشجيعه أو الانخراط فيه، وعدم مساعدة البلدان الأخرى على استحداث مثل هذه الأسلحة. وفي الوقت عينه، تعتقد الصين أنه ينبغي في سياق الجهد المبذول لمنع انتشار الأسلحة النووية عدم إغفال الحق المشروع لمختلف البلدان، ولا سيما البلدان النامية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومراعاة احتياجاتها في هذا الصدد. كما أنه ينبغي ألا يركن إلى الازدواجية باسم عدم الانتشار لتحجيم أو عرقلة الصادرات النووية والتعاون النووي بين الدول لأغراض الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وطالما أكدت الصين أن الرقابة والإدارة الصارمتين للصادرات النووية يمكن أن يساعدا على منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الأمن الدولي. ولهذه الغاية، دأبت على التقيد بالمبادئ الثلاثة المتعلقة بالصادرات النووية، والمتمثلة في: أن يقتصر استخدامها على الأغراض السلمية وحدها؛ وأن تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وألا يتم نقلها إلى طرف ثالث بدون موافقة الصين. والى جانب اتخاذ اجراءات عملية لممارسة الرقابة الصارمة على صادراتها النووية، تقوم الصين أيضا باتخاذ خطوات لوضع نظام قانوني سليم لمراقبة هذه الصادرات. وفي أيار/مايو ١٩٩٧، أصدرت الحكومة الصينية تعميما بشأن

المسائل المتعلقة بالتنفيذ الصارم لسياسة الصين المتعلقة بالصادرات النووية، يبين بوضوح أن المواد والأجهزة النووية والتكنولوجيات المتصلة بها لا يجوز أن تورد أو أن تستخدم في المنشآت النووية غير الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أصدرت الحكومة الصينية أنظمة جمهورية الصين الشعبية المتعلقة بالرقابة على الصادرات النووية، التي تنص على عدم جواز تقديم أي مساعدة من أي نوع للمنشآت النووية غير الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن الكيانات التي يعينها مجلس الدولة هي وحدها التي يجوز لها القيام بالصادرات النووية، وأن الدولة ملتزمة بتنفيذ نظام منح رخص الصادرات النووية. كذلك وضعت الصين، بالاستناد إلى قوائم مماثلة كمرجع معترف به دوليا، قائمة خاصة بها لمراقبة الصادرات النووية. وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أصدرت الحكومة الصينية أنظمة تتعلق بالرقابة على صادرات المواد النووية ذات الاستعمال المزدوج والتكنولوجيات ذات الصلة بها، واضعة بذلك ضوابط صارمة على صادرات المواد ذات الاستعمال المزدوج المتصلة بالأسلحة النووية والتكنولوجيات المتصلة بها.

ودأبت الصين على تقديم الدعم والمشاركة في جهود التعاون الدولي من أجل منع الانتشار النووي، حيث أوفت بنشاط بالتزاماتها الدولية. وقد أعلنت الحكومة الصينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أنها ستقوم على نحو متواصل بإخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأي عملية تقوم بها الصين لتصدير أي مادة نووية يفوق وزنها كيلوغرام فعال واحد إلى أي دولة غير نووية، أو استيراد هذه المادة منها. وفي تموز/يوليه ١٩٩٣، تعهدت الصين رسميا بإخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية طوعا بجميع عمليات استيراد أو تصدير المواد النووية وبأي عملية تصدير لأجهزة نووية ومواد غير نووية ذات صلة بها. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، تعهدت الصين بالامتناع عن تقديم أي مساعدة للمنشآت النووية التي لم تقبل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أي أنه بعبارة أخرى، لن يتم تصدير مواد نووية لهذه المنشآت، أو تبادل خبراء أو تكنولوجيا أو إجراء أي تعاون معها. وفي أيار/مايو ١٩٩٧، أوفدت الصين مراقبين إلى اجتماع إحدى الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات النووية (''لجنة زانغر'')، وأصبحت عضوا كاملا في اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام. ومنذ عام ١٩٩٣، شاركت الصين بنشاط في المفاوضات المتعلقة بإعداد بروتوكول نموذجي إضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقدمت مساهمة هامة في إنجاز هذا البروتوكول النموذجي. وفي آب/أغسطس ١٩٩٢ توصلت الصين إلى اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن عقد بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات، وتعهدت بالتصريح للوكالة بأي معلومات ذات صلة تتعلق بتعاونها

النووي مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ووقعت الصين على البروتوكول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

واقتناعا منها بأن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية تشكل وسيلة فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية، دأبت الصين على دعم الجهود الهادفة إلى إقامة مثل هذه المناطق على أساس التشاور والاتفاق الطوعي بين الدول المعنية. ووقّعت الصين على البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في آب/أغسطس ١٩٧٣، وصدقت عليه في حزيران/يونيه ١٩٧٤؛ ووقّعت على البروتوكولين الإضافيين الثاني والثالث لمعاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ في شباط/ فبراير ١٩٨٧، وصدقت عليهما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨؛ كما وقّعت على البروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وصدقت عليهما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وبغية تسوية الخلافات مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بروتوكول معاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن، شاركت الصين بنشاط في المشاورات التي جرت مع هذه البلدان بموقف بناء وفريد، وتوصلت إلى اتفاق بشأن البروتوكول في تموز/ يوليه ١٩٩٩. كما أشارت إلى استعدادها التوقيع على البروتوكول حال تسوية الخلافات بين الرابطة والدول النووية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تدعم الصين بنشاط ما تبذله بلدان آسيا الوسطى من جهود لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وشاركت بنشاط في المشاورات التي جرت مع الدول المعنية. كما تؤيد الصين بفعالية ما تبذله منغوليا من جهود لتصبح دولة خالية من الأسلحة النووية. وهي تؤيد المبادرات الرامية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية، وتؤيد تصميم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي.

ثانيا – نزع السلاح النووي

تنشط الصين في دعم الجهود الدولية الهادفة إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتشجيع عملية نزع السلاح النووي والمشاركة في هذه الجهود. وهي تؤيد فرض حظر شامل للأسلحة النووية والتدمير الكامل لها، وصياغة صك قانوني دولي لهذا الغرض على نحو مماثل للحظرين الشاملين للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وللوصول إلى القضاء نهائيا على الأسلحة النووية بالكامل، تعتقد الصين:

(١) أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون عملية منصفة ومعقولة يتم فيها تقليص الأسلحة بشكل تدريجي يكفل توازنها في سياق تنازلي، ويستند إلى مبادئ الحفاظ على توازن واستقرار استراتيجيين دوليين مع ضمان المصالح الثابتة للأمن القومي للدول؛

(٢) أنه يتحتم على الدول ذات الترسانات النووية الأكبر تحمل مسؤولية خاصة وأساسية في مسائل نزع السلاح النووي عن طريق استمرارها في تخفيض ترساناتها النووية بدرجة ملموسة بغية تهيئة الظروف لمشاركة دول نووية أخرى في عملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف؛

(٣) أنه من الواجب في سبيل إحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي، تهيئة مناخ دولي من السلام والتعاون والثقة تُنبذ فيه كافة ممارسات الهيمنة وسياسة القوة ومحاولات السيطرة العسكرية المطلقة، مما يزيل بعض الدوافع الأساسية لدى بعض الدول من أجل استحداث أو استبقاء الأسلحة النووية.

والصين، بوصفها دولة نووية وعضوا دائما في مجلس الأمن، لم تتقاعس أبدا عن الوفاء بالتزاماتها في ميدان نزع السلاح النووي. وهي مستعدة للانضمام إلى عملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف حال تقلص ترسانتي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي النوويتين إلى مستوى يقارن بمستوى الدول النووية الأخرى، وعندما يتم تدمير الأسلحة النووية التي يجري خفضها، وعندما يتم التوقف عن استحداث ونشر نظم أسلحة ونظم دفاعية صاروخية في الفضاء الخارجي تقوض التوازن الاستراتيجي والاستقرار، وعندما تتعهد الدول النووية كافة بألا تكون أول من يلجأ إلى استعمال الأسلحة النووية. وتؤيد الصين ''التدابير الوسيطة'' لنزع السلاح النووي التي طرحتها الدول غير النووية. وهي تدابير ينبغي بل ويجب أن تتخذ. والصين مستعدة للنظر في تنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب وفي الظروف الملائمة في عملية نزع السلاح النووي. أما في الوقت الحاضر فإن الصين قدمت مساهمات هامة في قضية نزع السلاح النووي الدولي بتعهدها من جانب واحد ببعض الالتزامات الهامة التي لم تقبل بها بعد دول نووية أخرى أو أنها ليست مستعدة للتعهد بها.

فأولا، اعتمدت الصين استراتيجية نووية رشيدة ترفض بحزم سياسة الردع النووي القائم على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية. ومنذ حيازتها لأول أسلحة نووية، تعهدت الصين بألا تكون البادئة باستعمال هذه الأسلحة في أي وقت من الأوقات أو تحت أي

ظرف من الظروف. وهي تناشد كافة الدول النووية رفض سياسة الردع النووي والالتزام بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية. وتسهيلا للمفاوضات بين الدول النووية بشأن عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، قدمت الصين رسميا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، مشروع ''معاهدة متبادلة لعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية'' إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا، واقترحت أن تبدأ الدول النووية الخمس مشاورات بصددها في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت نفسه، تسعى الصين بنشاط إلى التوصل إلى ترتيبات على أساس ثنائي مع الدول النووية الأخرى من أجل التبادل في عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعلن زعماء الصين وروسيا التزام كل منهما بعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وعدم استهداف أي طرف لطرف آخر بهذه الأسلحة. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أصدرت الصين والولايات المتحدة إعلانا مشتركا بعدم استهداف أي منهما للأخرى بالأسلحة النووية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أصدرت خمس دول نووية هي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين إعلانا مشتركا بعدم استهداف أي منها للأخرى أو لأي دولة غير نووية بالأسلحة النووية.

كما أعطت الصين تعهدا غير مشروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة غير نووية أو منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أصدرت بيانا أعادت فيه تأكيد استعدادها لتقديم ضمانة أمنية سلبية غير مشروطة لكافة الدول غير النووية، ووعدت بتوفير ضمانة أمنية إيجابية لهذه الدول. وهي تناشد الدول النووية الأخرى توفير ضمانات أمنية سلبية وإيجابية غير مشروطة إلى الدول غير النووية، وإبرام صك قانوني دولي لهذا الغرض في أقرب وقت ممكن.

وثانيا، فإن قيام الصين بتطوير قوة نووية محدودة موجهة للأغراض الدفاعية وحدها، يهدف إلى كسر الاحتكار النووي ومنع وقوع حرب نووية والقضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وقد أبدت الصين قدرا كبيرا من ضبط النفس في تطوير أسلحتها النووية، إذ لم تجر سوى ٤٥ تجربة نووية في ٣٢ سنة تمتد من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٩٦. وأجرت الصين أقل عدد من التجارب النووية، وهي تملك أصغر ترسانة نووية. ولم تشترك في أي وقت من الأوقات في سباق التسلح النووي، ولم تقم قط بنشر أسلحة نووية خارج حدودها.

وسعت الصين منذ التسعينات، مع تحسن المناخ الأمني الدولي، إلى التحجيم التدريجي لبرنامج تطوير أسلحتها النووية، وأغلقت موقع البحث والتطوير في تشينغهاي. وبعد أن تم تطهيره بيئيا، أعيد الموقع رسميا في أيار/مايو ١٩٩٥ إلى الحكومة المحلية لتستخدمه وفقا لاستنسابها.

وثالثا، شاركت الصين بنشاط في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث قدمت تنازلات وتضحيات جمة لتسهيل إبرام المعاهدة. وقد أعلنت عن تجميد تجاربها النووية في تموز/يوليه ١٩٩٦ وكانت بين أول مجموعة دول توقع المعاهدة عندما فتحت للتوقيع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتؤيد الصين دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر وفقا لأحكامها، وقد سبق لها أن أحالتها رسميا إلى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني للتصديق عليها. كما تشارك الصين مشاركة فعالة في تحضيرات إنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعهدت بإقامة محطات دولية للرصد داخل الصين، كما أنها تقدم دعما كاملا وتبذل جهودا إضافية في التحضيرات لهذه المنظمة وإنشاء نظام رصد دولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ورابعا، دأبت الصين على معارضة استحداث ونشر نظم الأسلحة في الفضاء الخارجي، ونظم الدفاع الصاروخي التي تقوض التوازن الاستراتيجي والاستقرار في العالم. وبغية المحافظة على التوازن الاستراتيجي والاستقرار في العالم والحفاظ على وتيرة التقدم في نزع السلاح النووي، أحالت الصين مع الاتحاد الروسي وبيلاروس إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين مشروع قرار مؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن المحافظة على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والامتثال لها. وقد أقر مشروع القرار بتأييد الأغلبية العظمى للدول الأعضاء.

وخامسا، تؤيد الصين المفاوضات الهادفة إلى عقد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، أصدرت الصين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا بيانا مشتركا يؤيد عقد معاهدة في أقرب فرصة ممكنة تحظر إنتاج هذه المواد استنادا إلى الولاية الواردة في تقرير شانون. وبالرغم من التطورات المعاكسة الحالية في ميدان الأمن الدولي، يظل موقف الصين الداعم للمفاوضات الهادفة إلى عقد مثل هذه المعاهدة على حاله. ولكن، بما أنه لا تزال هنالك بعض البلدان التي لا تملك فحسب ترسانات نووية ضخمة بل فائضا من المواد النووية الانشطارية وتسعى أيضا إلى استحداث نظم وطنية للدفاع الصاروخي، تشعر الصين أن منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي بات يستحوذ على أولوية أكثر استعجالا من عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ولذلك، تطلب الصين من مؤتمر نزع السلاح النظر في المسائل المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي بشكل متوازن، مع إيلاء اهتمام مكافئ للشواغل الأمنية للأطراف كافة.

وسادسا، وبغية دفع عملية نزع السلاح النووي، قدمت الصين إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين اقتراحا لعملية شاملة ومترابطة لنزع السلاح النووي، تطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية، في جملة أمور، التفاوض على الفور بشأن معاهدة متبادلة لعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية والتوقيع على هذه المعاهدة؛ والتعهد بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ وعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية؛ والتوقيع على اتفاقية الحظر الشامل للأسلحة النووية. وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩، أعطى الرئيس الصيني تشيانغ تزمين مجددا شرحا مستفيضا لموقف الصين بشأن مسائل نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وأشار إلى أن إزالة الأسلحة النووية، التي من شأنها أن تقضي كلية على خطر الحرب النووية، هدف لا تحيد عنه الصين حكومة وشعبا. وقال إن الصين مستعدة للعمل مع كافة البلدان لدفع عجلة عملية نزع السلاح النووي بغية تحقيق الغاية النبيلة للحظر الشامل للأسلحة النووية وتدميرها بالكامل.

ثالثا – التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

إن تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتعاون الدولي في هذا الميدان تعبير هام عن التوازن بين الحقوق والالتزامات المبينة في المعاهدة، كما أنه يمثل أحد أهدافها البالغة الأهمية. وينبغي أن يحظى هذا الهدف بنفس الاهتمام الذي تحظى به الأهداف الأخرى.

والصين، بوصفه بلدا ناميا ذا قدرة معينة في مجال الصناعة النووية، يسعى إلى التعاون مع البلدان الأخرى في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بشكل يحقق لهما المنفعة المتبادلة وفقا للأحكام ذات الصلة في المعاهدة. وقد وقعت الصين اتفاقيات حكومية دولية للتعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية مع ١٦ بلدا، بما فيها الاتحاد الروسي وفرنسا، واضعة بذلك الأساس لتبادل المعلومات والتعاون في الميدان النووي. ودأبت الصين في ما تقوم به من أنشطة التعاون النووي السلمي على التقيد بمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة. كما وفرت، ضمن إمكاناتها المساعدة للبلدان النامية في ميادين من قبيل الطاقة النووية والطب النووي وتطبيق التكنولوجيات النووية. ويسير العمل بيسر في محطة تشاشما لتوليد الطاقة النووية التي تتعاون الصين وباكستان على بناءها. وصدرت الصين مفاعل أبحاث للجزائر، ومفاعلات صغيرة لإنتاج النيوترون إلى باكستان وجمهورية إيران الإسلامية وغانا والجمهورية العربية السورية، معززة قدرة هذه البلدان على البحث العلمي والتعليم في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وساعدت الصين غانا على بناء مركز للطب النووي، مساهمة منها في تحسين الرعاية الصحية في ذلك البلد. كما تشارك بنشاط في التعاون المتبادل المنفعة مع البلدان المتقدمة. ويجري اقتناء المعدات والتكنولوجيات لمحطات

الطاقة النووية الأربع الجاري تشييدها حاليا في الصين من كل من فرنسا والاتحاد الروسي وكندا واليابان وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة وغيرها. وحيث تمضي قدما الإصلاحات التي تقوم بها الصين، وانفتاحها على العالم الخارجي، ونموها الاقتصادي، فإن مشاركتها في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الدولية سوف تستمر في التوسع على ناحيتي النطاق والعمق.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، أجرت الصين عمليات مثمرة للتبادل والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميادين من قبيل تشييد محطات توليد الطاقة النووية، والسلامة النووية، وإدارة النفايات النووية وتطبيق التكنولوجيات النووية. ودأبت الصين على حث الوكالة على مراعاة الأهداف المبينة في نظامها الأساسي والسعي إلى ''تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والرخاء في العالم''، وإعمال ميداني أنشطتها الرئيسيين وهما – ضمانات الوكالة وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية – بصورة متوازنة. وتسترشد الصين في تعاونها مع الوكالة بمبدأ الأخذ والعطاء حيث يسير التعاون معها في الاتجاهين وينطوي على المنفعة المتبادلة. وهي تسدد اشتراكاتها لأنشطة التعاون التقني في حينها وبالكامل كما تقدم، ضمن ما يتاح لديها من الموارد، تبرعات إضافية. وتستضيف الصين باحثين علميين وفنيين من البلدان النامية في جولات دراسية وتدريبية في الصين، كما توفد خبراء بناء على طلب الوكالة لتوفير الخدمات الفنية وإلقاء المحاضرات في المشاريع الأقاليمية والدورات التدريبية الدولية. وفي الوقت نفسه، اكتسبت الصين من خلال عمليات التعاون والتبادل مع الوكالة قدرا كبيرا من الخبرة الفنية والإدارية، كان لها أثر إيجابي في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية في الصين. وتشارك الصين أيضا بنشاط في الأنشطة التعاونية في ميدان العلم والتكنولوجيا النووية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقدم إسهامات مهمة في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في تلك المنطقة.

وبغية الامتثال التام للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة بشأن تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية والتعاون الدولي في هذا الميدان، ترى الصين وجوب زيادة تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية؛ وإزالة القيود غير المنطقية المفروضة على نقل التكنولوجيات النووية إلى البلدان النامية؛ وتوفير الدعم الفعال لتطوير واستخدام الطاقة النووية من جانب البلدان النامية لاستخدامها في الأغراض السلمية بحيث تجلب الطاقة النووية المنافع للبشرية جمعاء.